EP

الأمم المتحدة

UNEP/GPA/IGR.4/3

Distr.: General
4 September 2017

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية
الدورة الرابعة
بالي، إندونيسيا، ٢٥-٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل الإدارة والسياسات فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢

الاتجاه المستقبلي لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

مذكرة من الأمانة

أولاً - معلومات أساسية

١- أعد هذه المذكرة مكتب التنسيق لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، استناداً إلى مذكرة أعدتها الأمانة عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العالمي على الصعد الوطني والإقليمي والدولي خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، (UNEP/GPA/IGR.4/2) وزيادة التركيز على مسائل التلوث خلال عام ٢٠١٧. وتدعى الحكومات إلى النظر في الاتجاهات والنهج السياساتية المقترحة المبينة في هذه المذكرة ومناقشتها خلال الدورة الحالية بهدف الاتفاق على التوجهات المستقبلية لبرنامج العمل العالمي في مجال السياسات.

٢- وقد حدث عدد من التطورات العالمية الجديدة والمهمة منذ انعقاد الدورة الثالثة للاجتماع الحكومي الدولي للاستعراض في عام ٢٠١٢، وهي تطورات لها آثار خطيرة على الاتجاه المستقبلي لبرنامج العمل العالمي.

(أ) ففي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١/٧٠ المعنون ''تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''، الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي خطة تتناول الغايتان ٦-٣ و١٤-١ منها مسائل التلوث البحري الناشئ عن الأنشطة البرية؛

* UNEP/GPA/IGR.3/1.

(ب) وقد قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢١٣/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أن تفتح باب العضوية في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بحيث يضم جميع الدول، كما قررت في قرارها ٢٥١/٦٧ المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣ أن تغير اسم مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وستُعقد الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ تحت العنوان الرئيسي للتلوث. وتشمل النتائج المتوقعة للدورة قرارات والتزامات بالعمل من أجل كوكب خال من التلوث، الأمر الذي قد يتطلب آلية تنفيذ محددة؛

(ج) ووفرت الاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية الدعم الإقليمي لمواصلة العمل العالمي للتصدي للتلوث، بسبل تشمل البروتوكلات المرتبطة بهذه الاتفاقيات وخطط العمل، التي صدق عليها عدد متزايد من البلدان؛

(د) ويولى اهتمام سياسي متزايد لمفهوم ''الاقتصاد الأزرق'' الذي يرتبط بمكافحة التلوث الناشئ عن الأنشطة البرية في سياق حفظ الموارد البحرية وحماية خدمات النظام الإيكولوجي من أجل تحقيق المنفعة الاقتصادية المستدامة[(١)]؛

(هـ) وأكدت الاستنتاجات الرئيسية للتقييم العالمي الأول للمحيطات[(٢)] أهمية استهداف التلوث البحري الناشئ عن الأنشطة البرية. وكان الغرض من التقييم توفير أساس علمي للحكومات والعمليات الحكومية الدولية وواضعي السياسات وغيرهم من المعنيين بشؤون المحيطات لاتخاذ إجراءات في هذا الصدد. وقد أدى برنامج العمل العالمي دوراً هاماً في تيسير أجزاء من التقييم.

ثانياً- مقدمة

٣- يجري حالياً إعداد تقرير للمدير التنفيذي لعرضه على جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثالثة بعنوان ''نحو كوكب خال من التلوث''، من أجل دعم مناقشات الجمعية. وسيتضمن التقرير لمحة عن المسائل المتعلقة بمختلف فئات التلوث، بما في ذلك تلوث الهواء، وتلوث الأراضي والتربة، وتلوث المياه العذبة، والتلوث البحري والساحلي، ومصادر التلوث الشاملة من قبيل المواد الكيميائية والنفايات. وسيضمن التقرير أفكاراً متعمقة عن التدخلات الممكنة لمنع التلوث والتقليل منه وإدارته على نحو أفضل.

٤- ومن المتوقع أن تلتزم الدول الأعضاء خلال الدورة الثالثة لجمعية البيئة بأهداف طوعية للتصدي لمختلف فئات التلوث. ومن ضمن النتائج المتوقعة للدورة وثيقة مشتركة تتعلق بمكافحة التلوث، وكذلك قرارات والتزامات بالعمل من أجل كوكب خال من التلوث، الأمر الذي قد يتطلب آلية تنفيذ محددة.

٥- وبرنامج العمل العالمي هو برنامج بيئي حكومي دولي يعالج أوجه الترابط بين النظم الإيكولوجية على الأرض وفي المياه العذبة والسواحل والبحار، ومن ثم فله صلة بجميع فئات التلوث المذكورة أعلاه والمحددة في تقرير المدير التنفيذي، مع التركيز بشكل خاص على البيئة البحرية. وعلاوة على ذلك فبوسع البرنامج أيضاً أن يقدم الدعم من أجل تحقيق فرادى الأهداف الطوعية التي تحددها الدول الأعضاء واتفاقيات وخطط عمل

(١) انظر الوثيقة *Green Economy in a Blue World*, UNEP, 2012, التي يمكن الاطلاع عليها على الرابط:
http://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/8117/-Green%20Economy%20in%20a%20Blue%20World-20121118.pdf?sequence=3&isAllowed=y

(٢) يمكن الاطلاع على التقييم على الرابط: http://www.un.org/depts/los/global_reporting/WOA_RegProcess.htm.

البحار الإقليمية، ومن أجل مواءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والقيام بدور طليعي في مساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات من أجل كوكب خال من التلوث.

٦- وستُسهم نتائج الدورة الرابعة للاستعراض الحكومي الدولي لبرنامج العمل العالمي بشكل مباشر في الأعمال التحضيرية للدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة ومداولاتها.

الإجراء المقترح اتخاذه

٧- قد ترغب الدول الأعضاء في القيام بما يلي:

(أ) الإيعاز بأن يتعاون مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي مع أية آليات تُنشأ لمتابعة ما ينبثق عن الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة من قرارات والتزامات باتخاذ إجراءات بهذا الصدد؛

(ب) التأكيد مجدداً على التزامها بالعمل مع جميع اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية لمعرفة كيفية مواءمة الأهداف الإقليمية والوطنية المتعلقة بالتلوث مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومع أية إجراءات عالمية يُتفق عليها دولياً من أجل كوكب خال من التلوث، فضلاً عن الغايات الطوعية التي تحددها الدول الأعضاء.

ثالثاً – مستقبل برنامج العمل العالمي

٨- أُنشئ مكتب لتنسيق برنامج العمل العالمي داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٩٥، من أجل تيسير وتنسيق تنفيذ البرنامج والأنشطة ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة، ومساعدة الحكومات الوطنية في جهودها الرامية إلى تنفيذ البرنامج. بيد أنه نظراً لكون البرنامج آلية طوعية لا تتضمن شروط إبلاغ إلزامية، ولكون الاجتماع الحكومي الدولي للاستعراض يُعقد مرة واحدة فقط كل خمس سنوات، فإن العديد من الحكومات لا تدرك تماماً عمل البرنامج. ويؤثر ذلك على التزام الدول الأعضاء بالعمل على الصعيد الوطني، كما يؤثر على مستوى الدعم المقدم إلى الأمانة من خلال الصندوق الاستئماني للبرنامج. ولم يتلق الصندوق الاستئماني أية مساهمات منذ عام ٢٠١١، مما يجعل مستقبل البرنامج غير مستدام في ظل الظروف الحالية.

٩- وحالياً تعقد جمعية الأمم المتحدة للبيئة دورة كل سنتين. ويمكن للجمعية إما أن تعمل كآلية إدارة وسيطة للاجتماع الحكومي الدولي للاستعراض، أو حتى أن تحل محل دوراته في المستقبل.

١٠- وبالنظر إلى التطورات في هيكل السياسات العالمية وبيئتها، الأمر الذي يؤثر على عمل برنامج العمل العالمي، وعلى دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في استضافته، تُقترح ثلاثة خيارات ممكنة فيما يتعلق بالعمل المستقبلي للبرنامج لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. ولكل من الخيارات الثلاثة المعروضة أدناه آثاره الإدارية والمالية. وبالإضافة إلى ذلك فإن نتائج الدورة الثالثة لجمعية البيئة المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ستؤثر على التوجه المستقبلي لبرنامج العمل العالمي:

(أ) **الخيار ألف:** المحافظة على برنامج العمل العالمي، اعترافاً بالدور الفريد الذي يؤديه في حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. وفي ظل هذا الخيار، يستمر عقد دورات الاجتماع الحكومي الدولي للاستعراض بانتظام، مما يتيح للحكومات تغيير مجالات تركيز أنشطة التنفيذ ضمن الإطار القائم، حسب مقتضيات الأحوال. وسيتم تعزيز التركيز على مختلف الإعلانات وخطط العمل التي تُعتمد في كل دورة من دورات الاجتماع الحكومي الدولي للاستعراض.

الآثار:

تبلغ تكلفة مكتب التنسيق الحالي حوالي مليون دولار في السنة. وسيتطلب الأمر مبلغاً إضافياً قدره ٦٠٠ ٠٠٠ دولار كل خمس سنوات لعقد دورات الاجتماع الحكومي الدولي. وسيتعين على الحكومات التي تدعم هذا الخيار تقديم مساهمات جماعية لا تقل عن مليون دولار سنوياً للصندوق الاستئماني. وفي حال إضافة مسؤوليات جديدة، ستدعو الحاجة إلى زيادة عدد الموظفين. وبخلاف ذلك سيتعين على جمعية الأمم المتحدة للبيئة الالتزام بمواصلة تغطية التكلفة الكاملة لمكتب التنسيق. ويتعين اتخاذ أي قرار من هذا القبيل في ضوء النتائج والقرارات التي تعتمدها جمعية البيئة في دورتها الثالثة.

(ب) **الخيار باء:** يستند إلى نتائج الدورة الثالثة لجمعية البيئة، ويمكن أن يشمل توسيع نطاق برنامج العمل الخاص ببرنامج العمل العالمي ليشمل جميع الملوثات التي تضر بالبيئة البحرية، مع إسناد الولاية إلى البرنامج لتعزيز التعاون مع الشركاء في تنفيذ الإجراءات العالمية المتفق عليها دولياً بشأن التلوث. ومن شأن الولاية الموسعة للبرنامج من أجل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء واتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية لمساعدتها على استهداف جميع الملوثات التي تضر بالبيئة البحرية أن تشمل مواءمة الغايات والمؤشرات المبينة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع الغايات الإقليمية لاتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية، وأهداف جمعية الأمم المتحدة للبيئة. ويتمثل الهدف العام في كفالة وجود إطار محكم لمكافحة التلوث البحري. وسيكون من ضمن العناصر الأساسية لعمل مكتب التنسيق دعم وتحفيز الشراكات الابتكارية من أجل التوصل إلى حلول عملية المنحى.

الآثار:

'١' تبلغ تكلفة مكتب التنسيق الحالي حوالي مليون دولار في السنة. وستدعو الحاجة إلى أن تتعهد جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثالثة بمواصلة تغطية تكاليف الأمانة كجزء من نتائج الدورة، وكجزء من الالتزام الجديد للجمعية بالعمل من أجل كوكب خال من التلوث. ويمكن أن يتمثل نطاق التركيز الموسع لمكتب التنسيق في الحد من التلوث في البيئة البحرية ومنعه.

'٢' يمكن دمج مكتب التنسيق بالكامل في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع البحث عن تمويل مشترك مع الحكومات، من خلال المساهمات الطوعية العينية أو المالية.

'٣' ستُعقد دورات الاجتماع الحكومي الدولي للاستعراض (التي تكلف كل دورة منها حالياً ٦٠٠ ٠٠٠ دولار) مباشرة عقب دورات جمعية البيئة أو تُدمج فيها، مما يخفض بشكل ملحوظ تكاليف دورات الاجتماع الحكومي الدولي.

'٤' تعزيز العمل التعاوني مع جميع اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية من أجل دعم وضع بروتوكولات إقليمية ذات صلة تتصدى لتلوث البيئة البحرية والساحلية، وتنفيذها بصورة فعالة. وتكون الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية خاضعة للمساءلة عن تنفيذ البروتوكولات الخاصة بكل منها.

'٥' يتم إعداد برنامج العمل العالمي لمكتب التنسيق خلال دورات الاجتماع الحكومي الدولي التي تُعقد كل سنتين مباشرة عقب دورات جمعية البيئة (أو تُدمج فيها بالكامل). وسيضطلع الاجتماع العالمي السنوي لاتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية بدور هام في الربط بين مجال السياسة العالمية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة وبين التنفيذ على الصعيد الإقليمي، من خلال خطط العمل والبروتوكولات الإقليمية ذات الصلة المعنية بالتلوث، مما يشكل اعترافات بخصوصية كل منطقة في التصدي للتلوث الناشئ عن الأنشطة البرية. وبالإضافة إلى ذلك ستدعو الحاجة إلى تحقيق التكامل بين إجراءات مكافحة التلوث وبين الأهداف والمؤشرات المتعلقة بالتلوث في خطة عام ٢٠٣٠.

(ج) **الخيار جيم:** حل برنامج العمل العالمي باعتباره مبادرة حكومية دولية متعددة الأطراف، مع الإقرار بأنه قد حقق أهدافه. وتقرر الحكومات التوقيت المحدد لاتخاذ هذه الخطوة، ويمكن أن تكون فورية أو أن تُتخذ في موعد يسمح بإنجاز المبادرات الجارية أو نقلها إلى برنامج بديل؛

الآثار:

استيعاب العمل الحالي المتعلق بفئات المصادر الرئيسية الثلاثة للتلوث الناشئ عن الأنشطة البرية، على النحو المحدد في إعلان مانيلا لدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، الذي اعتمده الاجتماع الحكومي الدولي للاستعراض في دورته الثالثة، ضمن برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١١- اسم برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية هو اسم طويل ومعقد بشكل غير ضروري. وقد أوصت الدول الأعضاء والشركاء على مر السنين بتبسيط اسم البرنامج سعياً لتيسير تحسين الاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاسم المختصر ''برنامج العمل العالمي'' أو صيغته المختصرة بالإنكليزية ''GPA'' لا يوضحان ما يفعله البرنامج في الواقع. وستدعو الحاجة إلى استحداث اسم أو علامة أقصر وأوضح لأية أمانة تقام في المستقبل لمكافحة الملوثات في البيئة البحرية.

الإجراء المقترح اتخاذه

١٢- قد تود الدول الأعضاء أن تنظر في الخيارات العملية المقترحة لدعم التنفيذ المستقبلي لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وتقديم توصية بتوافق الآراء إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثالثة المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.